

Distr.: General  
27 April 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل  
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة  
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانيتها المقترحة  
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٨١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٨٠ ١٩٦ ٢٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٨٠٣ ٨٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٨٢ ٤٤٨ ٩٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
٨١ ١٠٢ ٥٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ <sup>(أ)</sup>
١٣٤٦ ٤٠٠ دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
٦٥ ٢٣٧ ٢٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
(١ ١٥٥ ٨٠٠ دولار)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩
٦٤ ٠٨١ ٤٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.



## أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (قاعدة اللوجستيات)، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على المعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة (A/73/755).

## ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧١ مبلغاً إجماليه ٨١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (وصافيه ٨٠٠ ٩٤٦ ٧٤ دولار) للإنفاق على قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغاً إجماليه ٨٠ ١٩٦ ٢٠٠ دولار (وصافيه ٧٣ ٩٠٦ ٢٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل ٩٩,٠ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك، والبالغ ٨٠٣ ٨٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة ١,٠ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة النفقات عمّا هو مدرج في الميزانية تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين (٨٠٠ ٩٢٨ ٣ دولار أو ١٠,٣ في المائة)؛ (ب) انخفاض النفقات عمّا هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٧٣١ ٤ دولار أو ١١,٠ في المائة). ويرد تحليلاً مفصلاً للفروق في الجزء الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة اللوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/636).

٣ - وفي تقرير أداء الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، جرت إعادة توزيع لما مجموعه ٣ ٩٢٨ ٤٠٠ دولار، من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية زيادة الاحتياجات التي تعزى أساساً إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أثار على النفقات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين وبمضاعف تسوية مقر العمل للموظفين الدوليين، فضلاً عن ارتفاع التكاليف العامة للموظفين الدوليين والوطنيين عمّا هو مدرج في الميزانية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه يمكن إعادة توزيع المبالغ من المجموعة الثالثة نتيجة لإعادة ترتيب أولويات الأنشطة وانخفاض الاحتياجات تحت بنود: (أ) الاتصالات (٢ ٤٤٦ ٤٠٠ دولار أو ٣٤,٦ في المائة)، وهو ما يعزى أساساً إلى عدم اقتناء معدات وقطع غيار، وانخفاض التكاليف الفعلية للاتصالات التجارية، وانخفاض رسوم الهواتف المحمولة عمّا كان مدرجاً في الميزانية؛ (ب) تكنولوجيا المعلومات (١ ٩٥٤ ٧٠٠ دولار أو ٧,٥ في المائة)، وهو ما يعزى أساساً إلى عدم اقتناء معدات وقطع غيار، فضلاً عن انخفاض النفقات المتعلقة بتكاليف صيانة نظام أوموجا بسبب انخفاض التكاليف الفعلية للخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمركز الدولي للحوسبة؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٢ ٦٠٠ دولار أو ٨,٠ في المائة)، وهو ما يعزى أساساً إلى تقليص حجم خدمات الصيانة، وتأجيل أو إلغاء خدمات التعديل والتجديد؛ (د) النقل البري (٣١١ ٩٠٠ دولار

أو ٤٤,٠ في المائة)، وهو ما يعزى أساساً إلى عدم اقتناء أربع من مركبات الأغراض الخاصة، وصنف واحد من معدات مناولة العتاد (المرجع نفسه، الفقرات ٥٣ و ٦٠ و ٦٢-٦٤).

٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الانطباق، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع أدناه.

٥ - ولدى النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل قاعدة اللوجستيات، كان معروضاً على اللجنة الاستشارية أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني).

### ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٦ - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغت النفقات ما إجماليه ١٠٠ ٩٨٧ ٥٣ دولار، وأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدّرة إلى ٥٠٠ ١٠٢ ٨١ دولار، ليبقى رصيد حر متوقع بقيمة ٤٠٠ ٣٤٦ ١ دولار نتيجة توقُّع أن يكون معدّل استخدام الميزانية ٩٨,٤ في المائة.

٧ - ورُوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف قاعدة اللوجستيات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وهي على النحو التالي:

الوظائف المُأذون بها للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الوظائف المشغولة (كنسبة مئوية)	معدل الشواغر	الفئة
<b>قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، بما لا يشمل الوحدات المستضافة</b>			
<b>الوظائف</b>			
٨٦	٦٨	٢٠,٩	الموظفون الدوليون
٢٨٢	٢٦٣	٦,٧	الموظفون الوطنيون
			المساعدة المؤقتة العامة
٦	٥	١٦,٧	الموظفون الدوليون
١٨	١٨	-	الموظفون الوطنيون
<b>الوحدات المستضافة</b>			
<b>الوظائف</b>			
٤٦	٣٤	٢٦,١	الموظفون الدوليون
٦	٦	-	الموظفون الوطنيون
			المساعدة المؤقتة العامة
١	١	-	الموظفون الدوليون

الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩		معدل الشواغر (كنسبة مئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف
المجموع، قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، بما يشمل الوحدات المستضافة				
الوظائف				
١٣٢	١٠٢	٢٢,٧		الموظفون الدوليون
٢٨٨	٢٦٩	٦,٦		الموظفون الوطنيون
				المساعدة المؤقتة العامة
٧	٦	١٤,٣		الموظفون الدوليون
١٨	١٨	-		الموظفون الوطنيون

## رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

### ألف - الولاية والنتائج المقررة

٨ - في تقرير الأمين العام عن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/774)، يقدم الأمين العام استعراضا عاما للنتائج المقررة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، وكذلك تفاصيل عن افتراضات التخطيط وأولويات قاعدة اللوجستيات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، بما في ذلك: (أ) تغيير اسم دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ليصبح دائرة التكنولوجيا العالمية؛ (ب) إعادة تقديم مفهوم العمليات المنقح المتعلق بمخزونات النشر الاستراتيجية؛ (ج) تنفيذ المرحلة الثانية والنهائية لتوصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين؛ (د) تحديث نموذج التمويل المرن (قابلية التوسع) لقاعدة اللوجستيات؛ (هـ) تحويل وحدة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية إلى وحدة جديدة مستضافة في قاعدة اللوجستيات تكون تابعة إداريا لإدارة الدعم العملياتي؛ (و) زيادة قدرات قاعدة اللوجستيات في مجالي الإدارة البيئية والصحة والسلامة المهنتيين. وتناقش اللجنة الاستشارية التغييرات المقترحة لمسميات الوحدات التنظيمية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

### عرض الميزانية

٩ - عندما قدم الأمين العام المقترح الداعي إلى توحيد الأقسام المتماثلة في دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في برينديزي وفالنسيا (قسم الدعم الشبكي، وقسم دعم هندسة السواتل، وقسم دعم مركز البيانات، وقسم دعم الهياكل الأساسية للتكنولوجيا) (انظر A/69/733/Rev.1)، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام مواصلة تبيان موقع الوظائف في الخرائط التنظيمية لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وتضمن مشاريع الميزانية المقبلة توزيعا للاحتياجات من الموارد والنفقات في برينديزي وفالنسيا، وذلك لتحقيق قدر أكبر من الشفافية ولتيسير نظر الجمعية العامة في الميزانيات المقترحة وتقارير الأداء الخاصة بقاعدة اللوجستيات (A/69/839/Add.9)، الفترتان ٣٣ و ٣٤). وتلاحظ اللجنة أنه في وثائق الميزانية المقدمّة من ثمّ، كانت المعلومات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد والهيكلة التنظيمية للدائرة تُقدّم بأشكال مختلفة. ومع الإقرار بالتحسّن الذي طرأ على طريقة عرض المخططات التنظيمية في وثيقة الميزانية الحالية (A/73/774)، حيث تم إظهار صورة

موحدة لقاعدة اللوجستيات (المرفق الثاني - ألف) ومخططين منفصلين لفرنسا وبرينديزي (المرفقان الثاني - باء والثاني - جيم)، فإن اللجنة الاستشارية لا تزال ترى أن الطريقة السابقة لعرض الاحتياجات من الموارد والهيكلة التنظيمي للدائرة توفر قدرًا أكبر من الشفافية وتظهر بصورة أوضح توزيع الموارد بين الموقعين (انظر مثلاً الوثيقة A/68/727، الجدول ٤ والمرفق الثاني)). وبناءً على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير المقبلة معلومات مفصلة عن الاحتياجات من الموارد والهياكل التنظيمية لدائرة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في كل من برينديزي وفرنسا، كل على حدة.

#### مفهوم العمليات المنقح المتعلق بمخزونات النشر الاستراتيجية

١٠ - ترد المعلومات الأساسية عن مفهوم العمليات المنقح لمخزونات النشر الاستراتيجية في الفقرات ١٤١ إلى ١٤٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لقاعدة اللوجستيات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (A/73/774). وكما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٩٤/٧١، أيدت الجمعية العامة طلب اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات المنبثقة عن استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمخزونات النشر الاستراتيجية<sup>(١)</sup> (انظر A/71/836/Add.10 و A/71/798) ومفهوم عمليات منقح لتلك المخزونات. واستجابةً لذلك الطلب، قدم الأمين العام في تقريره عن ميزانية قاعدة اللوجستيات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/783) استعراضاً لمفهوم عمليات مخزونات النشر الاستراتيجية أجري في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو الاستعراض الذي نتجت عنه خمسة تغييرات رئيسية (انظر A/73/774، المرفق الثالث، الموجز). وكانت اللجنة الاستشارية قد أعربت في تقريرها السابق عن رأي مفاده أنه كان ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلاً، فضلاً عن تحليل واف بدرجة أكبر، للمفهوم المنقح لعمليات مخزون النشر الاستراتيجي كي تتمكن اللجنة من تقديم تعليقات وتوصيات بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية (A/72/789/Add.10، الفقرات ٨-١٠ و ٣٩). وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٧٢ توصية اللجنة الاستشارية وطلبت تقديم مفهوم منقح لعمليات مخزون النشر الاستراتيجي، وشددت على ضرورة إجراء مزيد من التحليل بشأن تعزيز الفعالية وأوجه الكفاءة المتوقعة والمسائل المتعلقة بالمواقع.

١١ - واستجابةً لذلك الطلب من الجمعية العامة، ذكر الأمين العام أن قاعدة اللوجستيات أجرت مزيداً من تطوير مفهوم عملياتها الخاص بمخزون النشر الاستراتيجي، وأدرج موجز للمفهوم في الفرع الرابع من وثيقة الميزانية المقترحة (A/73/774) وعرض المفهوم في المرفق الثالث للوثيقة. ويقدم المفهوم المنقح، في جملة أمور، معلومات عن افتراضات التخطيط والقدرات التمكينية وإمكانية تحقيق الجداول الزمنية واستخدام سلطات الدخول في التزامات السابقة لصدور الولايات، والأماكن البديلة لإيداع مخزونات النشر الاستراتيجي ونماذج توريد المخزونات من مصادر بديلة، ومعلومات عن الحوكمة والتكوين والاندماج في عملية إدارة سلسلة الإمداد وطرائق التمويل وأنماط تجديد تلك المخزونات. وبالإضافة إلى

(١) أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بجملة أمور منها أن يتم، بغية ضمان سرعة النشر، تحديث وتفتيح مفهوم مخزونات النشر الاستراتيجية، بما في ذلك الافتراضات والسياسات ذات الصلة في سياق إدارة سلسلة الإمداد والمبادرات الجارية التي تؤثر على عمليات بدء البعثات، وأن تُبحث إمكانية اختيار أماكن بديلة لإيداع مخزونات النشر الاستراتيجية بحيث تكون أقرب إلى مسرح العمليات، بما في ذلك عن طريق الشراكات المقامة مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاستفادة من خبرات هذه الكيانات (A/71/798).

ذلك، يتضمن الفرع التاسع من المرفق الثالث معلومات تكميلية عن بارامترات التخطيط المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية لبدء بعثة ما، فضلا عن البارامترات وتقديرات التكاليف المحددة لفرادى فئات السلع، بما في ذلك الأشغال الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإمدادات الطبية وخدمات النقل.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الصيغة المحدثة المقترحة لمفهوم العمليات المنقح الخاص بمخزونات النشر الاستراتيجية لا تقدم الصورة الكاملة للآثار المالية المترتبة عليه. فعلى سبيل المثال:

(أ) فيما يتعلق بالقدرات التمكينية، أشير في التقرير إلى أن الموارد الإضافية اللازمة للاحتفاظ بقدرات تمكينية متحصّل عليها تجاريا ستُدرج في ميزانية قاعدة اللوجستيات، وأن القاعدة ستضع خطة شاملة لإصدار طلبات تقديم العروض بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة وستحدد الاحتياجات المقترحة التي يتعين عرضها على الجمعية العامة (المرجع نفسه، المرفق الثالث، الفقرة ٣٣)؛

(ب) فيما يتعلق بخيارات مصادر التوريد التي سيكون لها أيضا انعكاسات على الاحتياجات من مخزونات النشر الاستراتيجية، ستجري قاعدة اللوجستيات تحليلا متعمقا لكل من فئات السلع والخدمات (المجموعات النموذجية) بالتشاور مع شعبة الدعم اللوجستي وشعبة المشتريات بهدف تحديد أفضل خيارات مصادر التوريد لكل فئة من فئات المعدات والخدمات (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩)؛

(ج) فيما يتعلق بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن ضرورة بحث إمكانات اختيار أماكن بديلة لإيداع مخزونات النشر الاستراتيجية لتكون أقرب إلى مسرح العمليات، بما في ذلك عن طريق الشراكات المقامة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع الاستفادة من خبرات هذه الكيانات، جاء في التقرير أنه إذا أنشئ مركز إمداد إقليمي لحفظ السلام في أفريقيا ليُستخدم في التخزين المستمر للمعدات من قبل البعثات الحالية، فسيتم تقييم وضع المعدات في مكان واحد كاحتياطي إقليمي داخل مرافق الأمم المتحدة القائمة (البعثات وقواعد اللوجستيات)، وأنه سيلزم إجراء دراسة شاملة لجدوى إقامة مستودعات إقليمية للتخزين المستمر للمعدات من قبل البعثات الحالية (المرجع نفسه، الفقرات ٣٨-٤٥).

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن بعض البارامترات المحددة لفرادى السلع وما يتصل بها من تقديرات تكاليف ليس مبررا بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، تعتقد اللجنة أن الاحتياجات من الإمدادات اليومية لوقود المركبات السائب (٣٠٠٠ لتر في اليوم) ربما تكون مبالغ فيها (المرجع نفسه، الفقرة ١١٦)، وترى أن من الممكن خفضها. وترى اللجنة أيضا أن إدراج المنظومات الجوية غير المأهولة (طائرات بدون طيار) في تكوين مخزونات النشر الاستراتيجية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠١) ربما يكون غير مبرر، ذلك أن هذه المنظومات لا يكون مأذونا باستخدامها في البلد المضيف في جميع الحالات، كما يتعين اختيارها على أساس كل حالة على حدة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض البارامترات وتقديرات التكاليف المحددة لفرادى فئات السلع وإجراء التعديلات حسب الاقتضاء.

١٤ - وترى اللجنة الاستشارية أنه، لتحقيق التلبية الكاملة لطلب الجمعية العامة إجراء مزيد من التحليل بشأن تعزيز الفعالية والوفورات المتوقع تحقيقها عن طريق زيادة الكفاءة والمسائل المتعلقة بالمواقع، ولتمكين الجمعية من اتخاذ قرار مستنير تماما، فإن الأمر يقتضي إجراء تحليل أكثر دقة وتفصيلا، مدعوما بالحقائق والأرقام المتعلقة بمكاسب زيادة الكفاءة وأوجه الفعالية التشغيلية، وكذلك الآثار المالية.

وترى اللجنة أنه ينبغي أن يُتوخى في إطار هذا التحليل تحديد المزيد من الفرص لتعزيز الكفاءة والفعالية، وأن يتضمن التحليل معلومات شاملة بشأن الآثار المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إمعان النظر بدرجة أكبر في تكوين ومستوى مخزونات النشر الاستراتيجية، إلى جانب العمليات والإجراءات المتبعة لبلوغ الأنماط المثلى لاستخدام هذه المخزونات وصيانتها وتدويرها وإدارتها. وترى اللجنة أيضا أن المقترح الخاص بمفهوم العمليات المنقح المتعلق بمخزونات النشر الاستراتيجية ينبغي أن يتضمن مجموعة خيارات مصحوبة بتحليل للتكاليف والفوائد دعما لاتخاذ القرار من جانب الجمعية العامة. وينبغي أيضا مواصلة استكشاف إمكانات التعاون مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لديها عنصر للوجستيات، ولا سيما فيما يتعلق بمواقع التخزين.

١٥ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه في حال أحاطت الجمعية العامة علما بمفهوم العمليات المنقح لقدرة النشر الاستراتيجي وفقا لما طلبه الأمين العام (A/73/774)، الفقرة ١٤٤ (ج))، فإن قاعدة اللوجستيات ستشرع في اتخاذ الإجراءات في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ضمن إطار السلطة المفوضة إليها. وعلى ضوء ما تقدّم، ترى اللجنة الاستشارية أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة الشروع في تنفيذ مفهوم العمليات المنقح الخاص بمخزونات النشر الاستراتيجية. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا مستقلا عن مفهوم العمليات المنقح الخاص بمخزونات النشر الاستراتيجية لتنظر فيه، وذلك استنادا إلى تحليل مستفيض ومفصّل بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإدارة مخزونات النشر الاستراتيجية، بما في ذلك الآثار المالية وأوجه التحسّن في الفعالية والكفاءة، إلى جانب المسائل المتعلقة بالمواقع.

#### النموذج المنقح لقابلية التوسّع

١٦ - ترد المعلومات المتعلقة بالنموذج المحدّث للتمويل المرن (قابلية التوسّع) الخاص بقاعدة اللوجستيات في الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ وفي المرفق الرابع لوثيقة الميزانية (A/73/774). وكما أشير إليه في الفقرة ١ من المرفق الرابع، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٩ إلى الأمين العام أن يضع نماذج للتمويل المرن ليُسترشد بها في تمويل الاحتياجات من الموارد لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا. وأشير أيضا في المرفق الرابع إلى أن الاستعراض الشامل لملاك الموظفين المدنيين بدأ في عام ٢٠١٧ لبيانات الأفراد لفترةتي الميزانية ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهو ما وفّر أساسا لاحتياجات نموذج قابلية التوسّع.

١٧ - وفي المرفق الرابع لوثيقة الميزانية، ذُكر أنه جرى الاستناد في وضع نموذج قابلية التوسّع لقاعدة اللوجستيات إلى ضرورة ضمان توافر الخدمات الأساسية والقدرة الداعمة لتوفير حد أدنى من القدرة بشكل مستمر، وهو ما يمكن تكملته عند الاقتضاء بالخدمات التعاقدية والمتعهدين مع تقلّب عبء العمل وازدياد حجمه. وأشير أيضا إلى وجود ٢٥ وحدة تنظيمية من وحدات قاعدة اللوجستيات الـ ٢٦ قابلة للتوسع بدرجات متفاوتة تبعاً للعوامل الرئيسية المحركة للقوة العاملة. ويتضمن المرفق مصفوفة قابلية التوسّع لقاعدة اللوجستيات، وهي تتضمن معلومات عن قابلية توسّع كل وحدة من الوحدات التنظيمية الـ ٢٦، بما يشمل: (أ) الحد الأدنى للاحتياجات من حيث عدد الوظائف محسوبة بمكافئ الدوام الكامل لكل فئة ورتبة؛ (ب) الأساس المستند إليه في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات؛

(ج) عدد المتعاقدين؛ (د) المعادلات الرياضية لمعايير قابلية التوسع؛ (هـ) الأثر على القوة العاملة من حيث الزيادة/النقصان في عدد الوظائف الثابتة/المؤقتة وعدد المتعاقدين في حال استيفاء المعايير.

١٨ - ويشير الأمين العام في تقريره عن الميزانية إلى أنه استجابةً للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالكتلة الأساسية من المستفيدين من خدمات دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية (إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وتقليص حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي في دارفور)، أدى تطبيق نموذج قابلية التوسع المعمول به لإظهار أثر انخفاض الطلب على الخدمات إلى تخفيض صاف بواقع ١٦ متعاقدًا بتكلفة تقدر بنحو ٢ مليون دولار (A/73/774، الفقرة ٥٥).

١٩ - وفي تقدير اللجنة الاستشارية، تحتاج بارامترات نموذج قابلية التوسع إلى تنقيح لكي تُظهر بمزيد من الوضوح العلاقة بين عبء العمل والاحتياجات المقيسة بمكافئ الدوام الكامل، وينبغي تقديم هذه المعلومات في التقارير المقبلة كي يتسنى فهم الطريقة التي يجري بها تطبيق نموذج قابلية التوسع. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى كفالة اتباع نهج متسق في تطبيق نموذج قابلية التوسع لتقدير الاحتياجات من الموارد، وبخاصة ملاكات الموظفين، وكذلك الاحتياجات المتعلقة بفرادى الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية. وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مبررات كاملة للتغييرات المقترحة في ملاكات الموظفين وأعداد الموظفين التعاقديين في تقاريره المقبلة، وذلك استناداً إلى مجموعة من الأسس منها بارامترات نموذج قابلية التوسع، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتغييرات في نطاق الأنشطة ومستوى عبء العمل.

#### الإدارة البيئية

٢٠ - يشير الأمين العام في تقريره (A/73/774) إلى أن قاعدة اللوجستيات ستواصل القيام بدورها كجهة مقدمة للمساعدة التقنية للبعثات الميدانية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية للاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية التي وضعتها إدارة الدعم العملي، ألا وهي مجالات الطاقة والمياه ومياه الصرف والنفائيات الصلبة. ويرد مزيد من التفاصيل عن المساعدة التقنية المقدمة في مجال البيئة إلى البعثات الميدانية في الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من التقرير.

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن قاعدة اللوجستيات هي المسؤولة عن تقديم المساعدة التقنية المتاحة لدعم البعثات الميدانية عن طريق مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجال البيئة والمناخ، وهو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الدعم العملي التي أنشئت لجعل الخبرات البيئية في متناول البعثات الميدانية من خلال توفير المهندسين والخبراء الاستشاريين التعاقديين في المجالين التاليين: (أ) إدماج مسائل البيئة والمناخ في إدارة سلسلة الإمداد؛ (ب) تنفيذ ما يتصل بالاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية من هياكل أساسية للطاقة، وإدارة النفائيات، ومياه الصرف، وإمدادات المياه. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المشاريع البيئية يمكن تنفيذها أيضاً باستخدام اتفاقات المقاولات التعاقدية المسماة اتفاقات الهندسة والتوريد والتشييد، وهي الاتفاقات التي تقوم في إطارها الجهة المتعاقد معها لتنفيذ أعمال الهندسة والتشييد بتنفيذ أعمال التصميم الهندسي المفصل للمشروع وشراء جميع المعدات والمواد اللازمة وتشييد المرفق أو الأصل وتسليمه في حالة جاهزة للتشغيل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعثات حفظ السلام تتلقى أيضاً الدعم التقني مباشرة من مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجال البيئة والمناخ أو من مصادر أخرى،

وأن لديها أيضاً قدرات خاصة بما في مجال الإدارة البيئية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي توضيح الأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى مختلف الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع البيئية وتوفير الدعم التقني والخبرة، وذلك لضمان عدم وجود أي ازدواجية أو تداخل في المهام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل تفاصيل عن أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة التي تضطلع بأدوار في عملية الإدارة البيئية.

٢٢ - وترى اللجنة الاستشارية أيضاً أنه ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن التخفيضات المتوقعة أو المتحققة بالفعل في استهلاك الطاقة، وكذلك المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال تنفيذ كل مشروع. وتتناول اللجنة المسائل البيئية بمزيد من النقاش في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

## باء - الاحتياجات من الموارد

٢٣ - تبلغ الميزانية المقترحة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما إجماليه ٢٠٠ ٢٣٧ ٦٥ دولار (وصافيه ٥٨ ٩٨٦ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٧٠٠ ٢١١ ١٧ دولار ونسبته ٢٠,٩ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدره ٩٠٠ ٤٤٨ ٨٢ دولار. وهذا يعكس التخفيضات المقترحة في إطار: (أ) تكاليف صيانة ودعم نظام أوموجا (٩٠٠ ٧٩٥ ١٥ دولار) المقترح تحميلها على حساب دعم عمليات حفظ السلام<sup>(٢)</sup>؛ (ب) الموظفون المدنيون (٥٠٠ ٥٣١ ٣ دولار أو ٨,١ في المائة). ويقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في التكاليف التشغيلية (٧٠٠ ١١٥ ٢ دولار، أو ٩,٣ في المائة). وترد في الفرعين الثاني والثالث من وثيقة الميزانية (A/73/774) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

## ١ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة	
	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
الموظفون الدوليون	١٣٩	١٣٢
الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	٣٠٥	٢٨٨
الوظائف المؤقتة <sup>(ب)</sup>	٣	٢٥
	(٢٢)	

(أ) الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٠ ٢٥٨ ٥٠٠ دولار، أي بانخفاض قدره ٥٠٠ ٥٣١ ٣ دولار، أو ٨,١ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعزى الانخفاض أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض مضاعف تسوية مقر العمل

(٢) من المقترح تمويل مبلغ ٧٠٠ ٤٤٦ ٢١ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (A/73/793، الفقرة ٤١).

وانخفاض التكاليف العامة للموظفين الدوليين، وهو ما يقابل جزئياً بالتحويل المقترح لسبع وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الوطنيين بسبب تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يقابل جزئياً بالتحويل المقترح لـ ١٧ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

#### التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٥ - يُقترح ما مجموعه ٤٤٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، تتضمن ١٣٩ وظيفة دولية، و ٣٠٥ وظائف وطنية، و ٣ وظائف مؤقتة. وتعكس المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ لقاعدة الأمم المتحدة للوجسيتيات في برينديزي زيادة صافية قدرها اثنتان من الوظائف الثابتة والمؤقتة، ناشئة عن زيادة قدرها ٧ وظائف دولية و ١٧ وظيفة وطنية، يقابلها نقصان صاف قدره ٢٢ وظيفة مؤقتة. وتبين وثيقة الميزانية أن المرحلة الثانية من تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض ملاك الموظفين المدنيين تشمل تحويل ٢٤ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، ونقل ١٦ وظيفة، وإعادة ندب وإعادة تصنيف وظيفة دولية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح قاعدة اللوجسيتيات إعادة تصنيف وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة (خ ع-٧) إلى وظيفة دولية (ف-٣)، وإنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).

#### إنشاء الوظائف

٢٦ - يُقترح إنشاء ما مجموعه اثنتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي:

(أ) يُقترح إنشاء وظيفة لمهندس بيئي (ف-٣) في وحدة الدعم البيئي التقني بإدارة سلسلة الإمداد لتوفير الخبرة اللازمة لدعم الاستراتيجية البيئية التي وضعتها إدارة الدعم العملي للبعثات الميدانية (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤)؛

(ب) يُقترح إنشاء وظيفة لموظف لشؤون السلامة المهنية (ف-٣) في الدائرة المركزية على أساس مؤقت وتجريبي لتمكين خلية السلامة والصحة المهنتين التابعة لقاعدة اللوجسيتيات من أداء المهام المنوطة بها (المرجع نفسه، الفقرتان ١١٠-١١١). ترى اللجنة الاستشارية أن المسوغات المقدمة لدعم الحاجة إلى إنشاء وظيفة إضافية في خلية السلامة والصحة المهنتين غير كافية، ولذلك توصي بعدم إنشاء الوظيفة المؤقتة لموظف لشؤون السلامة المهنية (ف-٣). وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة حسب الاقتضاء.

#### تحويل الوظائف

٢٧ - يُقترح تحويل ما مجموعه ٢٤ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، وهذه الوظائف هي كالتالي: (أ) وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في دائرة سلسلة الإمداد؛ (ب) ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، على النحو التالي:

(أ) يُقترح تحويل وظيفة مساعد هندسي (فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى وظيفة مهندس بيئي (ف-٣) في وحدة الدعم البيئي التقني التابعة لدائرة سلسلة الإمداد من أجل دعم عمل ركيزة الطاقة في الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤ والجدول ١٠)؛

(ب) يُقترح تحويل سبع وظائف هي وظيفة موظف لنظم المعلومات الجغرافية المكانية (فئة الخدمة الميدانية) وستة مساعدين لنظم المعلومات الجغرافية المكانية (فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم تقديم الحلول للعملاء بدائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من أجل مواصلة تقديم الدعم للمهام الخمس المتعلقة بالجغرافيا المكانية (توحيد المقاييس، والتحليل، وإعداد الحلول، وإعداد الصور والخرائط) والمنتجات والخدمات ذات الصلة التي تم تركيزها وإدماجها في قاعدة اللوجستيات (المرجع نفسه، الفقرتان ١١٧ و ١١٨؛ وقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٧٠، الفقرات ٨-١٠)؛

(ج) يُقترح تحويل عشر وظائف هي وظيفة موظف نظم المعلومات (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف لشؤون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمة الميدانية)، وثلاثة مساعدين لشؤون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومساعد تقني لشؤون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (الخدمة العامة الوطنية)، وثلاثة مساعدين لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم عمليات الهياكل الأساسية بدائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من أجل توفير الخدمات الأساسية على نطاق المؤسسة في مجالات الاستضافة وإقامة الشبكات الواسعة ودعم البعثات عن بُعد (A/73/774، الفقرات ١١٩-١٢١)؛

(د) يُقترح تحويل ثلاث وظائف، هي وظيفة مساعد لشؤون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون الاتصالات السلوكية واللاسلكية (فئة الخدمات العامة الوطنية) ومساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم إدارة الخدمات وأمن المعلومات بدائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية لتلبية المتطلبات التنظيمية المتعلقة، في جملة أمور، بمواصلة رصد الشبكة وغيرها من النظم الحيوية للبعثات الميدانية وغيرها من كيانات الأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢٢ و ١٢٣)؛

(هـ) يُقترح تحويل ثلاث وظائف هي وظيفة موظف لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعدين اثنين لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم تطوير التكنولوجيا وتصميمها وتخطيطها بدائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية لتوفير الحلول التكنولوجية دعماً لعمليات السلام/العمليات الميدانية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢٤ و ١٢٥).

#### إعادة نذب وإعادة تصنيف الوظائف

٢٨ - يعيد الأمين العام تقديم مقترحه بإعادة نذب وظيفة موظف لإدارة العقود (ف-٤) في وحدة دعم التوريد بقسم دعم التخطيط والتوريد، وإعادة تصنيفها في وقت لاحق إلى وظيفة كبير موظفي اللوجستيات (ف-٥) بحيث يصبح شاغلها رئيساً لقسم دعم التخطيط والتوريد (المرجع نفسه، الفقرة ١١٣). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٧٢ لم تؤيد اقتراح الأمين العام، وأن اللجنة، في تقريرها السابق، أوصت بعد الموافقة على الاقتراح، معربة عن رأي مفاده أن كبار المديرين في قاعدة اللوجستيات يسطعون بمهام قيادة القسم بما يكفي (A/72/789/Add.10، الفقرة ٢١). ترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم أي حجج جديدة لدعم هذا الاقتراح،

ولذلك توصي بعدم الموافقة على إعادة نذب وظيفة موظف إدارة العقود برتبة ف-٤ وعلى إعادة تصنيف الوظيفة في وقت لاحق لكبير موظفي اللوجستيات برتبة ف-٥ لأداء مهام رئيس القسم.

#### إعادة تصنيف الوظائف

٢٩ - يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة كبير مساعدي إدارة شؤون الممتلكات (فئة الخدمات العامة الوطنية) لتصبح وظيفة موظف لإدارة شؤون الممتلكات (ف-٣) في خلية إدارة الممتلكات بالدائرة المركزية في قاعدة اللوجستيات لتوفير ما يكفي من الرقابة للخلية، بما في ذلك في ضوء تفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات (A/73/774، الفقرات ١٠٧-١٠٩). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى إعادة تصنيف وظيفة موظف إدارة شؤون الممتلكات إلى وظيفة برتبة ف-٣، وتوصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام.

#### معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

٣٠ - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين، بما يشمل العناصر التالية: (أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، متوسط معدل الشغور المدرج في الميزانية ومتوسط المعدل الفعلي؛ (ب) المعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ هي: (أ) أقل من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي المسجلين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ فيما يتعلق بالموظفين الدوليين؛ (ب) أقل من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي المسجلين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ (ج) أعلى من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي المسجلين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ لوظائف المساعدة المؤقتة العامة للموظفين الدوليين.

#### معدلات الشغور

(النسبة المئوية)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧				
معدل الشغور الفعلي		المتوسط الفعلي لمعدل الشغور في		المعدل		
معدل الشغور المقترح		٢٠١٩		المعدل		
٢٠١٩		٢٠١٩		المعدل		
٢٠١٩		٢٠١٩		المعدل		
١٧,٠	٢٢,٧	٢٢,٧	١٦,٧	١٩,٠	١٦,٤	الموظفون الدوليون
٦,٠	٦,٦	٦,٦	٦,٠	٥,٩	٣,٥	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
						الوظائف المؤقتة
١٥,٠	١٤,٣	١٤,٣	١٥,٠	١٥,٤	٩,٠	الموظفون الدوليون

٣١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع الوظائف الشاغرة حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بلغ ٤٦ وظيفة، منها ٢٨ وظيفة دولية (١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١١ ف-٣،

و ١ ف-٢، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة. ولم تظل أي من الوظائف شاغرة لأكثر من سنتين.

٣٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة الاستشارية أيضا الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

٣٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية والنهائية من توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين، ترى اللجنة الاستشارية أنه بعد الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة للتثبيت وتقييم فعالية الهياكل المعاد تنظيمها.

٣٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٦ (ب) و ٢٨ و ٢٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

## ٢ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة	التكاليف المقترحة للفترة	الفرق
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	
٢٢ ٨٦٣ ٠٠٠	٢٤ ٩٧٨ ٧٠٠	٢ ١١٥ ٧٠٠

٣٥ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٢٤ ٩٧٨ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ١١٥ ٧٠٠ دولار، أو ٩,٣ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١ ٩٧٣ ٥٠٠ دولار أو ١٤ في المائة)، فضلا عن زيادة في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٦١ ٦٠٠ دولار، أو ١,٠ في المائة)، والنقل البري (٣٥ ٧٠٠ دولار أو ٨,٥ في المائة)، والسفر في مهام رسمية (٢٢ ٣٠٠ دولار أو ٣,٢ في المائة).

٣٦ - وقد زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين التفاصيل بحسب أوجه الإنفاق على ما يلي: (أ) الموارد المعتمدة للفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ب) النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ج) النفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والاحتياجات التقديرية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (د) الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبالنسبة لعدد من أوجه إنفاق، تبين المعلومات المقدمة أنه على الرغم من النقص الكبير في الإنفاق المسجل في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ والأشهر الثمانية الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩)، لا تزال الموارد للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ تُقترح في المستويات المعتمدة للفتريات السابقة، أو في بعض الحالات، بمستويات أعلى من ذي قبل. وبالنظر إلى نمط الإنفاق خلال فترة الأداء لعام ٢٠١٧/٢٠١٨،

ومع مراعاة أن اللجنة الاستشارية لم تتم موافقتها بمبررات كافية للموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩، توصي اللجنة بإجراء تسويات على النحو التالي:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية. حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغ مجموع النفقات المتعلقة بفرادى الخبراء الاستشاريين في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١ ٩٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٣٠٣ ٨٠٠ دولار. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة البالغ قدرها ٣١٦ ١٠٠ دولار لفرادى الخبراء الاستشاريين في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٥ في المائة؛

(ب) السفر في مهام رسمية. حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغ مجموع نفقات السفر في مهام رسمية ما قدره ٣٩٨ ٦٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل اعتماد قدره ٧٠٣ ٦٠٠ دولار. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة البالغ قدرها ٧٢٥ ٩٠٠ دولار للسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٠ في المائة؛

(ج) المرافق والهياكل الأساسية. بلغت النفقات الفعلية لخدمات الصيانة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ما قدره ٨١٨ ٠٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ١ ٤٢٧ ٦٠٠ دولار مما يعكس نقصانا في النفقات بنسبة ٤٢,٧ في المائة. وفي الفترة الحالية، بلغت النفقات الفعلية المسجلة حتى ٢٨ شباط/فبراير ما قدره ٧٧٠ ٦٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ١ ٢١٤ ٢٠٠ دولار وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة بنسبة ٨,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٩/٢٠١٨. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة البالغ قدرها ١ ٣٣٣ ١٠٠ دولار لخدمات الصيانة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٠ في المائة؛

(د) النقل البري. بلغت النفقات الفعلية المتعلقة بأعمال الإصلاح والصيانة في الفترة الحالية ما قدره ٥٦ ٠٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ١١٧ ٦٠٠ دولار، وتعكس الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة بنسبة ٤,٨ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة البالغ قدرها ١ ٢٣٣ ٢٠٠ دولار للإصلاح والصيانة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٠ في المائة؛

(هـ) تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. بلغت النفقات الفعلية المسجلة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ للفترة الحالية ما قدره ١ ٠٤٢ ٧٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٤ ٠٠٥ ٦٠٠ دولار لمعدات تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و ٦٨ ١٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغ قدرها ١ ٠٢٦ ٢٠٠ دولار المرصودة لقطع الغيار. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة البالغ قدرها ٣ ٩١٩ ٩٠٠ دولار المرصودة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و ٧٢٦ ٥٠٠ دولار المرصودة لقطع الغيار في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٥ في المائة؛

(و) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. بلغت النفقات الفعلية للشحن والتكاليف ذات الصلة في الفترة الحالية ٤٠ ١٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٢٧٦ ٥٠٠ دولار. توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة البالغ قدرها ٢٦٢ ٣٠٠ دولار للشحن والتكاليف ذات الصلة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٥ في المائة.

## الرسوم المصرفية

٣٧ - بلغت النفقات الفعلية المتكبدة تحت بند الرسوم المصرفية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٤٧٠٠ دولار (٢٥,٨ في المائة) مقابل اعتماد قدره ١٨ ٢٠٠ دولار، ويُتوقع حدوث نقص في الإنفاق بنسبة ٦٤,٠ في المائة لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الحالية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن توزيع الفوائد والرسوم المصرفية بين جميع الحسابات يتم تحديده مركزيا من جانب المقر وأن الحصة التناسبية من تكاليف قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات تختلف بمقارنة بالنفقات الفعلية المتكبدة فيما يتعلق بالفوائد والرسوم المصرفية. توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض عرض الميزانية للرسوم المصرفية، وأن يقدم تقديرات أفضل لهذه الرسوم في تقريره المقبل.

## السفر في مهام رسمية

٣٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة الامتثال لسياسة الشراء المسبق لم تتعد ٢٠,٩ في المائة من السفر في مهام رسمية. تلاحظ اللجنة الاستشارية معدل الامتثال القليل للغاية وتشير إلى أنّ الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تخطيط السفر (انظر أيضا A/73/779، الفقرة ١٦).

٣٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٦ (ب) و ٣٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

## خامسا - مسائل أخرى

## التوازن بين الجنسين

٤٠ - زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع أفراد قاعدة اللوجستيات حسب نوع الجنس. تلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق التدني الشديد في مستوى تمثيل المرأة، لا سيما في المستويات العليا (الرتبة ف-٥ فما أعلى) في الفئة الفنية والفئات العليا وفي فئة الخدمة الميدانية، وتشجع قاعدة اللوجستيات على تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(النسبة المئوية)

ذكور	إناث	
		الموظفون الدوليون
٨٩	١١	ف-٥ فما فوق
٦٦	٣٤	ف-١ إلى ف-٤
٨٢	١٨	الخدمة الميدانية
٦١	٣٩	موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة
		مساعدة مؤقتة عامة
٦٠	٤٠	الموظفون الدوليون

## سادسا - الاستنتاج

٤١ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع السادس من تقرير أداء الميزانية (A/73/636). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٨٠٣ ٨٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٣١٧ ٠٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/73/774). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٨٠٠ ١٥٥ ١ دولار من ٢٣٧ ٢٠٠ ٦٥ دولار إلى ٤٠٠ ٠٨١ ٦٤ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بتقسيم المبلغ المذكور أعلاه تناسبياً على ميزانيات فرادى عمليات حفظ السلام العاملة لتلبية احتياجات تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٤٣ - وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار ملاحظتها الواردة أعلاه، توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً شاملاً منفصلاً عن مفهوم العمليات المنقح لمخزونات النشر الاستراتيجي استناداً إلى تحليل متعمق ومفصل لجميع الجوانب المتعلقة بإدارة مخزونات النشر الاستراتيجي، بما في ذلك الآثار المالية وتعزيز الفعالية والكفاءة فضلاً عن المسائل المتعلقة بالموقع، لكي تنظر فيه.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/636)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/774)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)

- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.10)
- قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٧٢ بشأن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا